

واحد فاثبات احد عمادون الاخر محكم وايدته بما في المحيط
حيث قال لحد الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر
وذلك يعرف بالسبيلان عن موضع فخر عن الخروج
عن غير السبيلين بالسبيلان وفي السبيلين ان فيهم
الظهور مقام الخروج ان راس السبيلين ليس مكان
النجاسة فعرف الانتقال بمجرد الظهور وحد السبيلان
ان يتعلق ويخبر عن راس الجرح هكذا فسره ابو يوسف
لانه ما لم ينتقل عن راس الجرح لم ينتقل عن مكانه
وقلة بعض من عرف بمعرفة الفقه من الخبر ببلادنا
وقال بعض نقل ما في المحيط ومنه علم ان الخروج عين
السبيلان ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة ان
قوله الى ما يظهر بحسب ان يتعلق بما خرج الى اخره
ضعف ما قال فالعبارة الحسنه ان يقول ما خرج من
السبيلين او غيره الى ما يظهر ان كان محسبا سال لان
مناه كون الخروج مغاير للسبيلان فقد تبين فساد
فيكون سال حشوا بعد قوله خرج اقول
امثال بين الكلمات وان كان الاشتغال بها مما يصيب
الاقايف والنعرض لها ولو جره غلظها من قبيل التعرض
للاوليات الا ان حسن ظن طلبة زماننا لقابليتها
اضطرني الى التعرض لها مع كونه من المضاحك المضحكة
فتقول اذا كان حد الخروج والسبيلان مما نقل عن المحيط

هو

كيف يتوهم احدا تخاذما لظهور ان الخروج كفي فيه
الوصول الى راس الجرح الذي هو الظاهر ولا يكفي ذلك
في السبيلان بل لا بد فيه من الاخذار منه وايضا كيف
يتوهم ذلك احد بعد النظر في قول محيط وذلك يعرف
بالسبيلان فانه جعله معرفة السبيلان سببا لمعرفة
الخروج وهل سمعنا عاقلنا نطن ان معرفة الشئ يكون سببا
لمعرفته واطن ان هذه القائل ظن ان ذلك يعرف في قول
المحيط وذلك يعرف بالسبيلان مشددة فوقع او فيما
وقع حمل قوله فعتبر عن الخروج بالسبيلان على التقدير
عن المعنى الخفيفي ولم يعلم ان مراده التقدير على
طريق التجوز بعلاقة كون السبيلان هلزوما للخروج
وانما التقدير من هذا القائل كسوف يرعى الفقايدة ويتبع
كتب الفقه مع انها مشحونة بكون السبيلان محققا
للخروج وكون الخروج في ثبوت السبيلين من تحققهما
ومو صريح في الغيرية وانما اطمينا الكلام في هذا
المقام لانه من مزلق الاقدام ومضائق الاقدام قد
ضل فيه كثير من الاقوام وخرجوا عن سوا السبيل
لابن الخطيب رحمه الله تعالى **قال صدر الشريعة**
اذا قصد وخرج الدم وسال بحيث لم ينلح راس
الجرح لا يجوز ان يقال سال الى ما يظهر ويجوز ان يقال
خرج الى ما يظهر واعترض عليه بانه لا فرق بين سال